الفصل الاول

الاطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الاول: الاطار المنهجي

يتناول هذا المبحث الاطار المنهجي للدراسة، والدراسات السابقة التي تناولت تجارة الحدود، كما يتناول مفاهيم التجارة الخارجية ونظرياتها، والمعوقات التي واجهت الدارس في الحصول علي البيانات والتعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة التي يسعي إلى قياسها وتحقيق أهداف الدراسة

مقدمة الدراسة (lntroduction):

يعتبر التعاون ضرورة حتمية بين المجتمعات المحلية والدولية والتجاور الإنساني والمكاني، لأن الجوار والتداخل بين الدول تقتضى الحاجة الاقتصادية فيه الي ضرورة أن تنشأ تجارة الحدود بين الدول المتجاورة في قارات العالم المختلفة، ففي ظروف العولمة الاقتصادية والأسواق المفتوحة لا يوجد ما يسمى بالأسواق المغلقة بين دول العالم المختلفة، لذا تأتي أهمية التجارة الحدودية للحاجة الماسة للدول المختلفة في الحصول على احتياجات من سلع المادية و غير المادية من بعضها البعض، لأن أية دولة من دول العالم المختلفة مهما بلغت قوتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لن تتمكن من توفير كل احتياجاتها بمعزل عن الدول الأخرى أو إنتاج كل السلع التي تحتاجها محلياً وذلك لعدم توافر الموارد الأولية، بجميع الحاجات الإنسانية في مكان واحد وفي دولة واحدة، بجانب واقع التباين في الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة لبعض الحاجات وعدم تناسبها مع الحاجات الأخرى، وعليه نجد السودان بموقعه الجغرافي الذي يتوسط إفريقيا وبمساحته الشاسعة وتنوعه المناخي والثقافي والاجتماعي ومجاورته لسبع دول، جعل سبع ولايات تمارس تجارة الحدود مع تلك الدول وهي ولاية النيل الأبيض، والأزرق، وكسلا، والقضارف، وبورتسودان، والشمالية، وولايات دارفور وهي فرصة متاحة يمكن للسودان أن يستغلها بظروف فاعلة تفضي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عامة وشاملة لكل السودان وخاصة ولايات دارفور التي تعتبر كبرى ولايات السودان ومجاورتها لأربع دول ومعبر رئيس لدول غرب إفريقيا. ما يميز ولايات دارفور عن بقية ولايات السودان في التداخل القبلي بينها وبين تلك الدول هنا بيئة مناسبة للتنوع الثقافي والاجتماعي لممارسة النشاطات فنشأت تجارة الحدود لضرورة اقتصادية تفرضها الحاجة الاقتصادية للاقليم مع الدول المجاوره له، وذلك في شكل تبادل سلعي لتكملة احتياجات الأطراف المتبادلة.

تجارة الحدود أمر واقع لابد من التعامل معه عبر الآليات الاقتصادية المتعددة، ماجعل تجارة الحدود تنشط بين ولايات دارفور وكل من ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطي وجنوب السودان، حيث

كان التعاون يتم في سلع صادرة متمثلة في الزيت وملح الطعام، وأقمشة الدمور، والعجوة والبلح والأحذية البلاستيكية مقابل واردات متمثلة في الجنزبيل والبن والعسل والعطور والكريمات الصابون، حجارة البطارية، الأقمشة والبهارات....الخ)، أصبح الحراك التجاري لهذه السلع يغطي بعض حاجات للأطراف المتبادله في هذه الدول، ولكن وبعد قيام الولاية بشكلها الحالي تم التقنين بين تجارة الحدود والتجارة الخارجية فساعد ذلك على تحقيق الأهداف لتجارة الحدود، وبما أن كل السلع التي يتم تداولها من إنتاج قطاع الأعمال الصغيرة وتسويق بواسطهم، عليه فإن الاهتمام بهذا النوع من التجارة تعكسها فوائد عدة منها تنمية إنسان المنطقة وتفعيل النشاط الاقتصادي وتشجيع وتسويق المنتجات الحلية خارجياً تتدفع ذلك إلى ترقية وتطوير الصادرات وتعميق العلاقة بين القبائل الحدودية ما يؤكد الدور الفاعل لتجارة الحدود والتي ينبغي تقنينها ومعالجة مشاكلها لتحقق التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور والسودان عامة، خاصة في واقع اتساع لعمليات تهريب السلع والتي أصبحت من القضايا المهمة التي تسبب في هدر كثير من الموارد المالية بالإضافة للأضرار الأخرى التي تهدد الاقتصاد، المتمثلة في عدم حماية الصادر الرسمي والمصدر الوطني من منافسة السلع المتشابهه التي تغرق الأسواق المحلية الخارجية وعبر التهريب اقتضى ذلك كله تنظيم تجارة الحدود بهدف التنمية الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته لضمان تدفق عائدات تجارة الحدود لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكامل عمليات الإنتاج ومتطلبات السوق المحلي، هذا الدور تقوم به تجارة الحدود في تنمية إنسان المناطق الحدودية وتفعيل النشاط الاقتصادي وتشجيع تسويق المنتجات المحلية مما ينعكس ايجاباً على التنمية ودفع عجلة الإنتاج وتعميق العلاقة بين المناطق الحدودية وتحقيق الامن والسلام في المجتمع وتعميق الهدف المنشود من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواكبة العالم المتقدم وضروب الرفاه والرفاهية.

(Study plan) وتتكون من الآتي:-

مشكلة الدراسة (problem):

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة اكتشاف الغموض في الفعالية الاقتصادية لتجارة الحدود كوسيلة مهمة من وسائل التبادل التجاري بين الدول ومدى تحقيقها لأهدافها الخاصة في المناطق الجغرافية المحتاجه إلى تنمية, بالرغم من المزايا الايجابية التي يتمتع بها السودان في عدم وجود حدود طبيعية بينه وبين الدول المجاورة والتداخل القبلي بين السودان مايسهل حركة السكان ويفعل النشاطات التجارية لتحقيق الأهداف, خاصة بعد قيام الحكم الفدرالي الذي أعطى صلاحيات واسعة للولايات في إصدار قوانين جديدة تسهم في تفعيل دور تجارة الحدود في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا أن واقع مسأهمة تجارة الحدود في الاقتصاد عامة تعتبر ضعيفة خاصة في جانب تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لإنسان المنطقة (دارفور) والاستفادة

القصوى من هذه التجارة في تنمية الاقتصاد الوطني. كذلك السودان بكبر مساحته وبعد أطرافه عن المركز جعل سكان المناطق الحدودية يستوردون احتياجاتهم الضرورية من دول الجوار مقابل تصدير ضرويات تلك الدول من المنتجات المحلية, وعليه تتلخص مشكلت البحث في التساؤلات الآتية:

1- ماهو الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تسهم به تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية للسودان قومياً ولولايات دارفور اقليمياً؟
2- ماهي الصعوبات والمعوقات التي تحد من فاعلية نشاط تجارة الحدود في الاقليم؟
3- ما مدى فاعلية التشريعات والقوانين التي تنظم تجارة الحدود لتحقيق بعد التنمية الاقتصادية في دارفور؟
4- ما مدى فاعلية تجارة الحدود في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار؟

فرضيات الدراسة (hypotheses) :

1- توجد علاقة ايجابية بين تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قومياً في السودان وولائياً في دارفور.
2- المشاكل والصعوبات التي تحد من نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور.
3- تفعيل القوانيين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر في التنمية الاقتصادية و تحد من ظاهرة التهريب للسلع عبر حدود الإقليم من الدول المجاورة وإليها.
4- التفعيل الكامل المتاحه لإمكانات تجارة الحدود والدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية يؤثر ايجاباً في التكامل الاقتصادي بين السودان ودول الجوار.

أهمية الدراسة (importance):

أ- الأهمية العلمية:

1. توفير أساس علمي لإعداد وتطبيق دراسات مختلفة فى مجال تجارة الحدود وأثرها في التنمية الاقتصادية.

2. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها إحدى القضايا المعاصرة التى تستحوذ على اهتمام الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والذي يهتم بالتنمية.

3. إضافة دراسة علمية للمكتبات السودانية تهتم بالتنمية الاقتصادية من خلال تجارة الحدود.

4. من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم توصيات تفيد في عملية التنمية الاقتصادية.

ب- الأهمية العملية :

1- تفيد هذه الدراسة المهتمين بتجارة الحدود بمقترحات لسياسات واستراتيجيات تجارة الحدود الدافعة للتنمية الاقتصادية في البلاد.

2- انتشار تجارة الحدود في مختلف الأقطار وحاجة المستثمرين الأجانب للبيانات والمعلومات الدقيقة.

3- تساعد العلاقة بين تجارة الحدود و التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4- يعتقد الباحث أن هذه الدراسة تسهم بتقديم توصيات تساعد في معالجة القضايا التي تتعلق بتجارة الحدود.

أهداف الدراسة (objectives) :

1- تحديد العلاقة بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية والاجتماعية قومياً في السودان واقليمياً في ولايات دارفور.

2-التعرف على المشاكل والصعوبات التي تحد من نشاط التجارة الحدودية وأثر ذلك في التنمية الاقتصادية في دارفور.

3- التأكد عن فاعلية القوانيين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود في الحد من ظاهرة التهريب عبر حدود الاقليم والدول المجاورة.

4- الوقوف معرفة على الدور الذي يمكن أن تلعبه تجارة الحدود في التكامل الاقتصادي بين السودان والدول المجاورة.

منهج الدراسة (methodology):

يتبع الباحث لأغراض الداسة لتحقيق اهدافها واختبار فرضياتها استخدم المنهج الوصفي لوصف وتحليل البيانات التي يقوم الباحث بجمعها ميدانياً عن لظاهرة تجارة الحدود في السودان بالتركيز على ولايات دارفور لتكامل البيانات الميدانية والوصفية لاختبار فرضيات الدراسة وتساعد في الوصول على نتائج موضوعية للدراسة:

يتبع أيضاً المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والكتب والمصادر الأخرى ذات علاقة بموضوع الدراسة .

حدود الدراسة: study limits

- الحدود المكانية للدراسة : ولايات دارفور الكبرى
- الحدود الزمنية للدارسة : فترة الدراسة الميدانية من 2003ـــ2015م.
- الحدود الموضوعية : دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولايات دارفور.

مصادر وأدوات جمع المعلومات:

تتمثل مصادر جمع البيانات في الآتي:

المصادر الأولية: تتمثل في بيانات الاستبانة.

المصادر الثانوية: تمثلت في الكتب الرسائل الجامعية ، الأوراق العلمية، والدوريات ، اوراق العمل بجانب موضوعات ومخرجات الورش والمؤتمرات والمو ضوعات المنشورة على الإنترنت.

هيكل الدراسة:-

تضمنت الدراسة أربعة فصول دراسية اشتمل **الفصل الأول على** الاطار العام للدراسة والمبحث الأول عنوانه الاطار النظري ويشمل المقدمة والطبيعة النظرية، المبحث الثاني يحتوي على خطة البحث والدراسات السابقة, **الفصل الثاني:** التنمية الاقتصادية ومراحل تطورات التجارة الخارجية في السودان، يتناول المبحث الاول محاولات التخطيط التنموي في السودان والمبحث الثاني مراحل التطورات الاقتصادية والسياسية في السودان والمبحث الثالث التجارة الخارجية ومراحل تطور والاتفاقيات التجارية الدولية. **الفصل الثالث** يتناول تطور تجارة الحدود وتجارب السودان التكاملية : ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الاول يتناول تعريف تجارة الحدود ومفهومها, المبحث الثاني يتناول الضوابط والقوانين المنظمة لتجارة الحدود بالسودان. أما المبحث الثالث فيتناول تجارب السودان التكاملية والآثار المترتبة عليها.

الفصل الرابع, دراسة الحالة واجراءات الدراسة الميدانية: ويشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول نبذة تاريخية والتكوين السكاني والنشاط والاجتماعي لولايات دارفور، المبحث الثاني الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات، المبحث الثالث النتائج والتوصيات المصادر.

المصطلحات:

الأثر: المقصود به توضيح التغيير الذي حدث في تسويق وتبادل السلع الناتج من خلال تجارة الحدود.

تجارة الحدود: تعنى أي نشاط تجارى يمكن أن يتم في السلع بواسطة الأشخاص العاديين والمستقرين على بعد 90 كيلو داخل الولاية من المناطق الحدودية للدولتين داخل الولاية.

التنمية: هي تحسين نوعية الحياة (Quality of life) المتاحة لأفراد المجتمع بجميع جوانبها.

معوقات الدراسة:

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات والمعوقات تمثلت في:

1. قلة المصادر والدراسات المتعلقة بتجارة الحدود.
2. تعتبر تجارة الحدود من الدراسات الحديثة ولا توجد مصادر كافية يتم الاستناد إليها.
3. عدم تعاون العديد من الجهات ذات الصلة بالدراسة بمد الباحث بالمعلومات التي تعينه في دراسته.
4. إيقاف تجارة الحدود في عام 2009م أدى إلى عدم تدوين بياناتها.
5. قلة الدراسات السابقة فيما يتعلق بدراسة تجارة الحدود وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

أولاً: استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع تجارة الحدود وهي كالآتي:

1_ دراسة بنك السودان 2004 م[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الدولة في ترقية قطاع الصادرات حيث قامت بتبسيط إجراءات الصادرات مع الاهتمام بالانشطة الترويجية والتي تتمثل في فتح أسواق جديدة و أيضا إقامة المعارض، وتم تفعيل دور القطاع الخاص بإشراكه في وضع السياسات المتعلقة بالصادرات وقام بإنشاء مجالس صادرات السلع الرئيسة بهدف ضبط حركة الصادرات لتحقيق جملة من الأهداف، وتوصلت الدراسة الي عدم التزام مصدري الصادرات والواردات واستيراد السلع الهامشية، ووضعت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

_ تدريب العاملين والتجار الذين يعملون في مجال تجارة الحدود وتأهيلهم.

_ الالتزام التام للمصدرين بتنفيذ الصادرات ثم الواردات حيث يلاحظ أن بعض المصدرين ينفذون الواردات فقط.

_ استيراد السلع الضرورية التي تحتاج إليها الولاية بدلاً من السلع الهامشية.

_ إلغاء السلع المنتجة محلياً من قوائم واردات تجارة الحدود لأن الاستمرار في الاستيراد يهدد الصناعات المحلية.

2- دراسة الهادي محمد آدم, 2004م[2]:

هدفت الدراسة الي التعرف علي العوامل المؤثرة في تنظيم تجارة الحدود ودورها في تسويق منتجات قطاع الأعمال الحرفية بولاية القضارف ومعرفة نقاط الضعف لقطاع مشروعات الإعمال؛ محاولة التعرف على تجربة السودان مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وأثرها في تنمية الصادرات.

واهتمت الدراسة بالتعرف على نوعية ومشاكل السلع التي تتم فيها العملية التجارية وإيجاد المقترحات والحلول التي تسهم في دفع وتشجيع العمليات الإنتاجية والتسويقية للمنتجات ومدى التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتجارة الحدود على مجتمع ولاية القضارف الاقتصادي والاجتماعي ولأغراض هذه الدراسة تم تصميم استبانه في ثلاث استمارات لعينة العاملين في حقل تجارة الحدود ومشروعات الإعمال الصغيرة والحرفية لقياس الفرضيات توصلت الدراسة, الي

---

[1] بنك السودان المركزي , ادارة الموارد والنقد الاجنبي (2004) م .

[2] الهادي محمد آدم , أثر تجارة الحدود في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والصناعات الحرفية بالسودان , دراسة حالة ولاية القضارف, رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2004.

نتائج أهمها أن تجارة الحدود تسأهم في توفير السلع الضرورية بين ولاية القضارف وإقليمي امهرة والتقراي وضعف قطاعات المشروعات الصغيرة والحرفية يؤدي الي عدم استغلال الفرص التجارية بين القضارف وإقليمي امهرة, وأوصت الدراسة بضرورة المساعدة في تشجيع عمليات الإنتاج والتسويق للمنتجات المحلية، ضرورةتنمية صور التكامل الاقتصادي بين السودان والدول النامية مما يوفر شروطا أفضل للمنتجات المحلية.

3- دراسة:عبدالحفيظ عبدالرحيم عبدالرحمن محبوب، 2001م(1):

هدفت الدراسة الى مقارنة حجم اقتصاديات العالم العربي بالتكتلات العالمية حجم التجارة البينية في العالم العربي، أسباب ضعف حجم التجارة البينية العربية والمكونات الرئيسة للتجارة البينية، واهتمت الدراسة بكيفية وصول الدول العربية إلى سوق مشتركة وكيفية توازن فيما ببينها وبين الانضمام إلى الاتفاقات الدولية لكي لا تتجاهل متطلبات المستقبل الاقتصادي العربي والمجال الحيوي لاقتصادياتها في محيطها، أو في طريقها نحو الانضمام إلى منظمة التجارة التي تجبرها على أن تسير في طريق الانفتاح الاقتصادي والتجاري معاً، مما يفرض عليها الالتزام بقوانين التجارة العالمية قبل تكيفها بين بعضها مما تؤثر على اقتصاداتها المستقبلية.

وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الدول العربية تحتل مساحة 10.2 في المائة من مساحة العالم ذات مكانة استراتيجية وسكان 4.7 في المائة من سكان العالم ولكن بناتج قومي 2.1 في المائة من الناتج القومي العالمي بما فيه الدخل الريعي للبترول وبدونه يقل الناتج القومي عن واحد في المائة منخفضاً من 4.64 في المائة عام 1980 وهذا يعنى أن هناك دولا نمت وتقدمت على حساب الوطن العربي بينما لايزال الوطن العربي يعتمد على دخله الريعي من ورادات النفط فقط دون أن يحوله إلى قيم مضافة ينمي به اقتصاداته الوطنية من أجل مستقبل أفضل لأجياله القادمة هذا علاوة على تفاوت الدخل القومي لأكثر من 140 ضعفاً بين دول العالم العربي . فإذا كان حال الوطن العربي على هذا النحو وتدنى الإنتاجية فكيف السبيل إلى رفع مستوى التجارة البينية بعد رفع القيود الجمركية بالكامل؟.

وتوصلت الدراسة إلى أن معظم التكتلات الاقتصادية العالمية تستحوذ على النسبة الغالبة من جملة صادراتها الخارجية بينما صادرات العالم العربي البينية منخفضة جداً تصل إلى 5.2 في

(1) حركة التجارة بين الدول العربية ذات الحدود المشتركة جامعة ام القري ، كلية العلوم –الاجتماعية قسم الجغرافيا، دراسة منشورة، 17 مارس 2001 العدد 8145 الشرق الاوسط .

المائة عام 2004 بعد أن كانت 7.9 في المائة عام 2003 وأغلبها مواد خام ويأتي على رأس قائمة الصادرات العربية البينية السلعية الأغذية والمشروبات ثم المواد الكيماوية وتنخفض جداً في مصنوعات الأنسجة والملابس وكذلك في المعدات والآلات، وأقوى تبادل تجارى موجود بين دول مجلس التعاون الخليج على مستوى الوطن العربي، وعليه فإن العالم العربي بحاجة إلى اتفاقات ثنائية لتعزيز التجارة البينية وتذليل العقبات السياسية القطرية التي تقف عقبة أمام زيادة حجم التجارة البينية والتي تصب في تعزيز اتفاقية السوق العربية المشتركة و ضعف التكامل الصناعي مع بقية القطاعات الأخرى خصوصاً نتيجة تواضع الإنتاجية الغذائية الرافد الأساسي للصناعات الحقيقية.

وأوصت الدراسة بتوفير ظروف الارتباط الإنتاجي ليكون فاعلاً مع الاقتصاد العالمي مع ضرورة الحصول على التقنيات الحديثة التي حطمت الحدود مابين الأسواق ، يمكن توجيه هذا التعاون والإنتاجية المنخفضة بالمشاريع المشتركة وتيسير حركة الأموال والأفراد حتى تتكامل عوامل الإنتاج، وعلى الدول العربية ان تحذر من ان تعطي الاتفاقات الثنائية مع غير الدول العربية امتيازات قانونية للشركات الأجنبية تتخطى السلطة المحلية كما تحتاج إلى مراقبة رأس المال الأجنبي لكي لا تبقى مقيدة وخاضعة للدول الصناعية الكبرى وحتى تتفادى الدول العربية التبعية المطلقة للدول الصناعية فإن عليها التحرر من فكرة الاعتماد على السوق المحلي وتصدير المنتجات إلى الخارج لأن السوق المحلي محدود والقدرة الشرائية ضعيفة كما يجب عليها أن تعير اهتماماً كبيراً بقطاع الخدمات وإعادة هيكلته وهو القطاع الوحيد القادر على استيعاب العماله وخلق وظائف جديدة للقضاء على البطالة التي يعاني منها العالم العربي.

4- دراسة: ياسمين حسين 2015م[1].

هدفت الدراسة إلى أهمية المناطق الحدودية، في علاقتها بالوضع الداخلي التونسي من جهة، كذلك في علاقة تونس مع جوار كل من الجزائر وليبيا، فمنذ الاستقلال سنة 1956، ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية في تفاوت جهوي فادح جعلها تعيش على الهامش دوما في حين إنها تمثل العمق الحقيقي للوطن، مما جعلها أولى المناطق المنتفضة في كل احتجاج اجتماعي ضد نظام حكم بورقيبة وبن علي، ولعل أبرزها كانت في أحداث الحوض المنجمي 2008 بقفصة، وأحداث رمضان ببن قردان سنة 2009 اللّتان كانتا مهيّئتين لخميرة الثورة التونسية كماتطرق الدراسة الي التجارة الموازية والتهريب في سياق العولمة وعوائق التنمية في المناطق الحدودية والأمن الوطني.

(1) ياسمين حسين ، المناطق الحدودية التحديّات والفُرص، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية ، 2015م.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها أن التّفاوت الفادح التي نتجت فُتات مشاريع الاستثمار التي قُدمت لمناطق الحدود من قبل الحكومات المتعاقبة جعل منها أرضا ميتاً لم تجد من يحييها وطاردة للسّكان والأذهان والطاقات، كما أن بعض الأطراف تؤجّج بؤر التوتر في المناطق الحدودية بمختلف أنحاء العالم كلما اسشعرت تهديدا لمصالحها الاقتصادية ومسالكها التجارية الدولية، أنّ التهريب –تاريخيا– لم يكن له معنى سلبي بل كان سندا لحركات التحرير والمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي والايطالي في اقطار المغرب العربي منذ إنشاء الحدود التونسية الليبيّة سنة 1910 يمدّها بالمؤونة والسلاح، تنامي ظاهرة التجارة الموازية التهريب وتحوّلها الى شبكة منظّمة ومصدر دخل رئيسي لسكان معتمديات بكاملها، ففي مسح لمنطقتي "ذهيبة" و"رأس جدير" خلال سنوات 1992 و2005 و2012 وان هذه الظاهرة تحوّلت إلى "اقتصاد مواز" أنشأ عديد الأسواق الموازية ("سوق ليبيا") في عموم البلاد ونشطت فيه عديد الشرائح من "نصّابة" و"تجّار الجملة" و"صرّافة" و"تجّار الخطّ" الذين قدّر عددهم بـ: 3215 سنة 2012م، واوصت الدراسة بوقف الحملة الإعلامية عند بعض وسائل الإعلام التي تستهدف تجريم الشرائح العاملة في التجارة الموازية والحذر من الرّبط الشّرطي بين التهريب والإرهاب و خلق منطقة مغاربية للتّصنيع والتبادل الحر في المناطق الحدودية كنواة أولى لاقتصاد مغاربي مشترك، دمج الشرائح العاملة في نشاط التجارة الموازية في" المخطط المديري" للمناطق الحدودية، تأسيس منوال تنمية يعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية للجهات الحدودية وتحويلها الى ميزة تفاضلية لمنتجات وخدمات قادرة على اكتساح الأسواق العالمية والاعتماد على المعارف العلمية والتكنولوجيا وبراءة الاختراع، تحويل المناطق الحدودية الى مناطق ثروة و إحداث ولايات تتشكل في المناطق الحدودية و تشغيل العاطلين من المناطق الحدودية في الغابات والأمن والدفاع فهم أكثر خبرة بوَعَث المكان وتمكينهم من وسائل اتصال وتشكيل قاعة عمليات خاصة بهم.

5- تقرير رانيا عباس(2014م[1]).

اعتبرت الدراسة استئناف التجارة الحدودية بين السودان والدول المجاورة مدخلاً جيدًا لإنعاش الاقتصاد الوطني وزيادة الميزان الخارجي بدولة ارتيريا بعد توقفها منذ العام 2009م. والولايات التي تتعامل مع اريتريا كسلا والقضارف والبحر الاحمر، والجدير بالذكر أن احتياجات اريتريا من السودان الوقود والسكر والعلف الاخضر والمنتجات المصنعة، واضاف الخبير الاقتصادي بروفيسور عصام الدين بوب فتح الحدود للتجارة مع دول الجوار خطوة مهمة داعياً الي إزالة العوائق التي تضعها السلطات على حد قوله, فالسودان يحتاج الى دعم التجارة الخارجية بكل أشكالها دون سيطرة جهات معينة، واعتبر التجارة الحدودية خطوة أولى لتحسين ميزان

[1] تقرير رانيا عباس، صحيفة آخر لحظة (الأربعاء, 30 نيسان/أبريل 2014 09:07)م.

المدفوعات، وإطلاق الحرية لأبناء السودان لتغطية احتياجات السوق بتصدير الإنتاج المحلي من كافة السلع التي تجد رواجاً في اريتريا خاصة المنتجات الزراعية السودانية، وبذلك يتوسع حجم الصادرات السودانية، وفي ذات السياق أكد الخبير الاقتصادي د. محمد الناير ضرورة تنظيم التجارة الحدوية سواء مع ارتيريا أو كافة دول الجوار, ووصف التجارة الحدودية بإنها غير منظمة بحيث يستفيد منها السودان بشكل جيد ولابد من عمل فروع للمصارف في النقاط الحدودية لتكون لديها صلاحيات لتكملة إجراءات الاستيراد والتصدير مع رئاسة البنك في الدولة و الدولة المجاورة لسهولة العمل عبر إلاجراءات المنظمة لتجارة الحدود التي تتيح ضوابط منظمة للعمل بدل من إجراءات المركزية للدولتين نسبة لتباعد المسافات في الحدود تسهيلاً لإجراءات الصادرات والواردات وإلغاء التعامل مع عملات الدول غير المفيدة للاقتصاد وتفقد الصادرات قيمتها مقابل عملة الدول المجاورة إلا إذا كانت دولارا أو عملة متعارف عليها عالمياً باعتبارها الاجراءات السليمة لتجارة الحدود عالمياً، ومن جانبه أكد الخبير الاقتصادي فيصل عوض أن التجارة الحدودية بين الدول تعتبر إحدى الروافد الرئيسة الدائمة للدخل القومي للدول وتعزيز مواقف موازين التجارة، ولكن يتوقف على درجة كبيرة على حجم وطبيعة ومفردات السلع والخدمات المتبادلة، ووصف حالة السودان مع اريتريا واقع الإنتاج السوداني المحلي بالضعيف مرجحاً الميزان التجاري لدولة اريتريا على حساب السودان باعتبار الأخير من الدول المستهلكة.

6- دراسة علي محمد أحمد ماقيت، 2004م[1].

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان الحكم المحلي وتجارة الحدود, هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين تجارة الحدود والحكم المحلي علاقة قديمة، ولكن لن تقنن بصورة مباشرة، معتبراً العلاقة بين الولايات الحدودية مرتبطة بقوانين ولوائح وكل دولة لها مكتسباتها وتراثها وثقافتها وركزت الدراسة على دور ديوان الحكم الاتحادي في تطوير العلاقة التجارية(تجارة الحدود) بين الولايات الحدودية و حماية المصالح والمنافع مع جيرانها وعلاقتها مع حكومتها المركزية والولاية، أيضا تناولت هذه الدراسة نشأة التجارة العالمية وأسس تكامل قطاعي الزراعية والتصنيع الزراعي بالدول النامية في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية وتقييم السياسات المالية القائمة وإمكانات تطويرها، وتشجيع الاستثمار المحلي والاقليمي وتوصلت الدراسة الي أن تنشيط تجارة الحدود في السودان في السنوات الماضية عكست مصالح حقيقية ملموسة لكل الإطراف سواء كانت الحكومة المركزية أو الولاية أو الشعبية للمواطن العادي السوداني وجيرانهم، وحققت مصالح تجارية، وسياسية، وأمنية واجتماعية.

(1) دور ديوان الحكم الاتحادي في تطوير تجارة الحدود , مؤتمر تجارة الحدود الرابع بدنقلا 2004/8/7م .

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات نلخص منها: تشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والقومي لقيام مشاريع محلية تغطي احتياجات الناس وتستغل الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة لتقليل التكلفة، وتنشيط تجارة الحدود يدعم الإنتاج الحدودي يقلل من الضغط على كل وسائل النقل والمواصلات البرية والجوية على موانئ التصدير وتقوية الروابط الرسمية المحلية عبر الحدود وتنشط وتقوية مشروعات التوأمة.

7_ دارسة علي جدو آدم 2013م[2].

بحثت هذه الدراسة في تنفيذ الاجراءات الجمركية التي تساعد في انسياب سلع تجارة الحدود والكشف عن السلع وتصنيفها وفق النظام المنسق العالمي وتقييمها بموجب قائمة إرشادية لاسعار السلع للاغراض الجمركية والعمل بها بصورة موحدة في المحطات الجمركية الحدودية وتحديد مسارات واضحة لحركة السلع الصادرة والواردة عبر الحدود بمراقبة إدارة مكافحة التهريب للالتزام بالسير المحدد ورصد المخالفات وضبطها, وهدفت الدراسة الي توفير السلع للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية، تقليل فرص التهريب عبر القنوات الرسمية بتحديد مسارات واضحة لعبور السلع , تنمية الإيرادات واستخطاب التحويل اللازم لتغطية الانفاق على المشاريع, تفعيل المحطات الجمركية, وخلق حركة تجارية عبر الحدود للحد من الريف الي المدن أو الخارج. توصل الباحث الي أن تحويل التجارة الحدودية من تجارة غير منظمة الي تجارة منظمة يؤدي الي تحسين وضع الخطط والسياسات وضبط حركة التجارة الحدودية واصدار تقرير جيد حول التجارة الخارجية, والحد من ظاهرة التهريب عبر المناطق الحدودية وأهمها أن في النظام السوداني لا توجد اتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول المجاورة كما في دول الكوميسا التي يتم فيها توقيع اتفاقيات مع دول الجوار, ويرى الباحث أن تجارة الحدود في السودان أقرب الي التجارة الاعتيادية (التقليدية) تقوم على نظام الحصص(والكوتات) و استخدام الشهادات الجمركية الاعتيادية. أهم توصيات الدراسة هو عدم العودة الي النظام التقليدي لتجارة الحدود, العمل على تطبيق نظام الكوميسا المبسط الذي يهدف الي إزالة التعريفات والكوتات المطبقة على التجارة الاعتيادية.

8_ دارسة هشام عبدالرحمن محمد علي 2014-09-29 م[1].

هدفت هذه الدراسة الي نشر الوعي الاقتصادي والمصرفي, وتفعيل وتطوير عمليات التجارة الخارجية وتحريك كافة الجهات ذات العلاقة للإسهام الفاعل في كل ما يتعلق بالتجارة والاستثمار

---

(2) علي جدو آدم، الجمارك وتجارة الحدود، الإدارة العامة للجمارك ، إدارة التخطيط والتنظيم والبحوث، 2013م

(1) هشام عبدالرحمن محمد, " دور التجارة الخارجية وتجارة الحدود في تعزيز الصادرات السودانية , 2014-09-29 م (إدارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي بالتعاون مع بنك السودان فرع كوستى .

والتمويل وتوفير بيئة مواتية للخروج بنتائج إيجابية في الأداء العام للاقتصاد لدفع العلاقات التجارية مع دولة جنوب السودان المجاورة، وخاصة أن السودان يمكن أن يوفر كل ما تحتاجه دولة الجنوب من السلع والخدمات لأن ذوق المواطن الجنوبي مبني على السلع التي تأتي من شمال السودان وفقا للخصائص المشتركة بين المواطن الجنوبي والشمالي، وطالبت الدراسة بضرورة التنسيق بين وزارات المالية بالولايات الحدودية وفروع بنك السودان المركزي لضمان نجاح سياسات الاقتصاد الكلي، وضرورة معرفة حجم السلع المطلوبة للاستهلاك المحلي والتصدير والعمل على تغطية فجوة الموارد سواءً الداخلية أو الخارجية، وتطرقت الورقة إلى مناقشة الأسس النظرية للتجارة الخارجية بصفة عامة وعلاقتها بمفهوم التنافسية وإستراتيجية إحلال الواردات وتطوير الصادرات، والإشارة إلى بعض تجارب الدول النامية الناجحة، وركزت الورقة على أهمية تشجيع تجارة الحدود بين السودان ودولة جنوب السودان ودورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

كما ركزت الاهتمام على أن الإجراءات الجمركية لتجارة الحدود تؤدي الي تسهيل تمويل الصادر و الوارد في التجارة الدولية سواءً إجراءات تخليص البضائع الصادرة أو إجراءات تخليص البضائع الواردة ، كما تطرقت إلى أهمية تجارة الحدود في توطيد العلاقات الدولية، إضافة إلى تجارة الترانزيت (تجارة العبور). والأهمية الاقتصادية لمنطقة النيل الأبيض مع دولة جنوب السودان، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التجارة بين الدولتين ومن ثم المسأهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

9_ دارسة الطاهر عبدالله أحمد 2006م(1).

هدفت هذه الدراسة الي التعامل مع العولمة الاقتصادية واتباع استراتيجيات طويلة المدى في نظام التجارة الخارجية والعمل علي تطوير القدرة الإنتاجية والتصدير. تمثلت مشكلت الدراسة في أن العولمة ظاهرة عالمية لكي يكون السودان في مستوى التنافس الدولي في التجارة الخارجية يجب الدخول فيها بمستوى مطلوب، ويواجه السودان تحديات متعددة لاستيعاب التكنلوجية الحديثة. ومشكلة الدراسة تكمن في مدى مقدرة السودان على التعايش مع ظاهرة العولمة.

حيث وضع الباحث فرضيات واعتبر أن، السودان يعمل لكن ببطء لمواجه العولمة والإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي والتوسع في امتلاك رأس المال، والقدرة على الاستيراد للسلع الرأسمالية بداية الحلقة لزيادة القدرة على التصدير، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، الناتج الإجمالي المحلي يؤثر ايجاباً في استيراد الواردات من السلع الراسمالية وإجمالي الواردات

(1) الطاهر عبدالله احمد نور ،العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية ،دراسة حالة السودان (1982- 2005م)، دكتوراة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، غير منشور ،2006م

الذاتية لمؤسسات التعليم العالي لم يتعد نسبته 3% من الميزانية مما جعلها تعتمد على ما تقدمه الدولة من دعم لها.

وأهم توصياته العمل علي زيادة استيراد التكنلوجيا الحديثة من أجل إنتاج السلع والخدمات المتجانسة وانتهاج استراتيجيات بعيدة المدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات توجه تصديري يقوم على استغلال إمكانات السوق الخارجي.

10- دراسة: حرم محمد بدوي محمد 2015م(1):

هدفت الدراسة الي التعرف على أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية الولائية وإيجاد الحلول والمقترحات التي تسأهم في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ومعرفة أثر التكتلات الاقتصادية والاقليمية والدولية على ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات، واهتمت الدراسة بوضع المقترحات والحلول التي تعين على زيادة التوازن الاقليمي للتنمية ونشر النمو الاقتصادي على مساحات جغرافية واسعة عن طريق تجارة الحدود محاولة والاستفادة من عائداتها خاصة ولاية النيل الازرق التي تعتبر من ولايات الحدود التي لها بعد سياسي واقتصادي وأمني, وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: نشاط تجارة الحدود يؤدي الي التنمية الاقتصادية بالولاية, وتوسيع الرقعة المزروعة في الولاية لزيادة الإنتاج و خلق مصدر دخل لسكان الولايات الحدودية. واوصت الدراسة بمراجعة قرارات إيقاف تجارة الحدود, الوقوف علي الضرائب والرسوم المفروضة علي السلع التجارية لمنع الازدواج الضريبي وتذليل معوقات تجارة الحدود مع دولة اثيوبيا الحدودية بتعبيد الطرق حتى تسهل من حركة التجارة خاصة في فترة الخريف.

11_ ورقة بعنوان:التنمية مفتاح السلام في دارفور: 2003م(2).

تناولت الورقة السلام والتنمية في اقليم دارفور رابطا التنمية غير المتوانة والغبن التنموي في الاقليم الذي أدى بدورة الي اشتعال الحرب المستعرة التي مازالت قائمة في الاقليم وأخيراً أفضى إلى انفصال الجنوب، وتناولت الورقة عدة محاور أهمها المحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي والمحور السياسي واعتبر المحور الاجتماعي هو المحور الذي يمكن الدخول به لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، كما تطرقت الي منظمات المجتمع المدني ودورها الفعال في وقف نزيف الاحتراب الدائر في الاقليم ورأت أن أول علاج لهذه المشكلة هو الاعتراف بأن بعض مناطق السودان أقل حظاً في التنمية من بعض المناطق الأخرى بالذات في عملية توزيع المنافع التنموية، هذا الاعتراف يؤدي بدوره الي الرضا والتوافق الوطني ومن ثم الوقوف على حجم مشاكل المناطق الطرفية المهمشة والعمل على علاجها بقدر الإمكان، تفيد هذه الورقة

---

(1) حرم محمد بدوي محمد, اثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الازرق, *،دكتوراة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،غير منشور ،2015م.*

(2) *ورقة بعنوان : التنمية مفتاح السلام في دارفور ، مركز دراسات السلام والتنمية جامعة جوبا 2003م*

الدراسة الحالية كثيراً فيما يخص علاج مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دارفور.

12_ دارسة محمد هاشم عوض: 2006م(1).

تناولة الدراسة بصورة اوسع المشاكل السياسية والاقتصادية التي يعاني منها اقليم دارفور من مختلف مظاهرها، الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الأمني وترجع لأسباب طبيعية وبشرية خاصة الحرب الأهلية الدائرة في الاقليم ومجاورته لدول تعاني من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وأوضحت الدراسة أن الفقر الريفي في الاقليم وصلت نسبته الي 97% من السكان، كما أوضحت أن اقليم دارفور يعاني من نقص مريع في الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية بمختلف أشكالها، وعزا الباحث السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستراتيجيات التي وضعت منذ الاستقلال أهملت الاقليم القطاع والتقليدي عامة وبخاصة في دارفور(الزراعي) الذي يعتمد عليه غالبية سكان السودان ودارفور خاصة، وهو المصدر الرئيس لمعيشتهم , نتج عن ذلك أهمال هذا القطاع أدى بدوره الي هجرة اعداد كبيرة من السكان في الاقاليم الحدودية مختلفة الي السودان والي داخل المدن الكبيرة أو اللجوء خارجاً الي الدول المجاورة بحثا عن خدمات أفضل وتوفير فرص عمل مرضية، وأشارت الورقة إلى أن علاج هذه المشكلات يكمن في ضرورة العمل على الاستقرار الأمني و توزيع المنافع التنموية في كل السودان بنوع من العدالة والتي بدورها تؤدي الي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي جوهر دراسة الباحث .

13_ دراسة عبدالعاطي زعرب 2005م (2):

تناولت الدراسة التجارة الخارجية في فلسطين واقعها وآفاقها المستقبلية، وهدفت الي إبراز الخلل الواضح في البنية التحتية الاقتصاد ودراسة وتحليل واقع التبادلات التجارية للدولة مع الدول الأخرى. وتكمن مشكلة الدراسة في العجز الدائم في ميزان المدفوعات والمعاملات بالإضافة الي الخلل الكبير في الميزان التجاري لصالح الاستيراد وضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات .

وتم وضع فرضيات الدراسة أهمها :

_ هنالك علاقة قوية بين حجم التجارة الخارجية ومستوى المعيشة في الدولة.

_ هنالك علاقة قوية بين حجم التجارة الخارجية والسياسات التنموية للدولة .

توصلت الدراسة الي أن انعدام الاستقرار السياسي أدى الي عدم وجود استقرار اقتصادي وضعف الاستثمار، لم تتم حرية تنقل السلع داخل الدولة الفلسطينية. وأهم توصياتها الاهتمام ودعم

(1) محمد هاشم عوض ، دراسة بعنوان :الفقر في دارفور 2006م

(2) عبد العاطي زعرب ، التجارة الخارجية في فلسطين واقعها وافاقها المستقبلية جامعة القدس ,منشورة ،2005م

الصناعة التقليدية اليدوية البسيطة ذات المهارة العالمية وصبها باتجاه الاسواق الخارجية والعالمية. الاهتمام بإبرام الاتفاقيات الدولية لاستغلال الموسم الزراعي للتصدير الي الدول المختلفة في العالم. بما أن الاستقرار اليساسي والأمني في الدول يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي وارتفاع نسبة الاستثمار، وحرية نقل السلع داخلياً وخارجياً فإن إبرام الاتفاقيات الثنائية بين الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو جوهر هذه الدراسة.

14- دراسة فوزي سعيد المؤمن " 2009م[1].

تناولت الدراسة الفاعية الاقتصادية للتبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان, وهدفت الدراسة الي التعرف علي حجم التبادل التجاري بين الدولتين وأهميتها ومقارنها مع اجمالي التجارة الخارجية للبلدين وللتحقق من ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدم أدوات التحليل الإحصائي (الاسبيان). وأهم النتائج التي توصل اليها ,ان للتبادل التجاري بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان شهد نموا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت واردات دولة الإمارات المتحدة من الصادرات السودانية وهذا يعني أن التبادل التجاري بين البلدين في صالح جمهورية السودان حيث يؤدي الي نمو الصادرات السودانية.

15- دراسة الطيب أحمد عبد الجبار 2009م[2]:

تناولت الدراسة تقييم المكاسب المحققة من استمرار السودان في عضوية الكوميسا ومدي المخاطر المترتبة علي الانسحاب منها,وتحديد جوانب الانعكاسات السالبة للاستمرار في عضوية الكوميسا للاقتصاد السوداني. وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها, كانت صادرات السودان لدول الكوميسا خلال الفترة (1990-2000م) أي قبل تطبيق التعريفة الصفرية ضعيفة مقارنة بإمكانات السودان وقد شهدت الصادرات السودانية لدول الكوميسا تطورآ كبيرآ خلال فترة (2000- 2008م) بعد تطبيق التعريفة الصفرية, دخول البترول الي تركيبة الصادرات السودانية مما أدي الي انخفاض في الميزان التجاري السوداني وأصبح يحقق فائض في الفترة الأخيرة, معظم حالات العجز التي عاني منها الميزان التجاري للسودان مع دول الكوميسا ارتبطت الي حد كبير بموفق الميزان التجاري المصري, أثر الكوميسا في الصادرات السودانية غير البترولية ينحصر في وضعها لهذه الصادرات أما المنافسة دون المسؤلية عن أسباب ضعف مقدرتها التنافسية, تعرض السلع الوطنية لمنافسة حادة من دول الكوميسا خاصة السلع المصرية.

---

[1] دراسة فوزي سعيد المرضي, الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان, رسالة ماجستير غير منشور ,جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2009م

[2] الطيب أحمد عبد الجبار, التكتلات الاقليمية وأثرها على التجارة الخارجية, رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2009م.

ثانياً: بعض الدراسات التي تناولت التنمية الاقتصادية في السودان:

16_ دراسة حسن عثمان السماني 2009 م[1] :

تناولت الدراسة أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان وتتبع أهمية الدراسة بالصناعات الصغيرة التي تعتبر من المواضيع الاقتصادية المهمه التي تسهم بشكل فعال في رفع مستوى المعيشي وزيادة الدخل والإدخار والاستثمار لسكان البلدان النامية وبالتالي زيادة الدخل القومي وحل كثير من مشاكل البطالة, بجانب أهمية حل مشكلة التمويل لمنتجات الصناعات الصغيرة والاهتمام بالسلع المستوردة والاستفادة من تجارب الدول التي انتهجت سياسة الصناعات الصغيرة.

تقوم فرضيات الدراسة على أن برامج تمويل الصناعات الصغيرة تسهم في خلق تنمية صناعية تؤثر في التنمية القومية وتسهم في رفع دخل مستوى صغار الممولة، ضعف السياسات والقوانين الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة وإلمام المنتج وبالعملية التسويقية ضعيفة من النواحي الإعلامية,

وأتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي التحليلي وجمع المعلومات الأولية عن طريق الاستبيان والمقابلات الشخصية , وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها مشكلة التمويل من أهم المعوقات التي تعوق تنمية هذا القطاعات الرئيسية ومشكلة التسويق تؤثر في الإنتاج بصفة عامة ويتمثل مشاكل التسويق في ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي انخفض الطلب عليها منافسة البديل المستورد لها.

17_ دراسة النسيم شوقار: 2009 م[2].

هدفت الدراسة علي التعرف علي المشاكل الأساسية التي تواجه التنمية في السودان وخاصة ولاية النيل الأزرق ومعرفة احتياجات الولاية للتنمية فيما يتعلق بالمشروعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية ومعرفة مدي فعالية القطاعات الاقتصادية في إحداث التنمية بالولاية، وافترضت الدراسة ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوى الاقتصاد القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية في الولاية، وعدم التنسيق بين القطاعات التنمية الاقتصادية بالولاية أضعف من جهود التنميةالاقتصادية بالولاية وعدم الاستقرار الأمني وتعرض الولاية للحرب الأهلية المسلحة ما أسهم سلباً في إعاقة العملية التنموية, وأثبت الدراسة أن ضعف التخطيط التنموي السليم علي المستوى الاقتصاد القومي أضعف من تخطيط برامج التنمية بالولاية وعدم التنسيق بين القطاعات

(1) حسن عثمان السماني ، أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان ، دراسة حالة صناعة المنتجات الجلدية بولاية جنوب دارفور، رسالة دكتوراة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2009م .

(2) النسيم شوقار، عوائق التنمية الاقتصادية في السودان ، ماجستير في الاقتصاد العام , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، دراسة حالة ولاية النيل الأزرق 2009م

الاقتصادية أضعف من جهود التنمية وعدم الاستقرار الأمني، الحرب الأهلية الآن أثرت سلباً في إعاقة العملية التنموية بالولاية وضعف الاستثمار بالولاية و من فرصة تحقيق التنمية بها . وضعف البنيات التحتية أثر في صحة المعلومات وفاعليتها في خطط التنمية.

18_ دراسة عبد الحفيظ جيب الله، 2009م[1]:

تناولت الدراسة مشكلة الديون الخارجية وأثرها في التنمية في البلدان النامية بالتركيز على القطاع الزراعي في السودان باعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني، ويستمد البحث أهميته باعتبار أن الديون الخارجية أصبحت مشكلة متوارثة جيلاً عن جيل إذ إنها لم توظف بداية في القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الالتزام بالسداد والوفاء بها، استخدمت الباحث المنهج التحليلي والوصفي معتمداً علي الإحصائيات المتوفراة من الجهات ذات الصلة بالدراسة والديون الخارجية إضافة الي المنهج التاريخي.

وافترضت الدراسة أن الاقتراض الخارجي أدى دوراً مقدراً في النمو الاقتصادي للبلدان النامية إذا ما تم توظيفه بصورة صحيحة، وان ديون الخارجية أعاقت الانطلاقة الاقتصادية للبلدان النامية لزيادة فوائدها ومتأخراتها وأثرها في احتياطات النقدية وتأثر السودان بالبند السياسي في علاقته الاقتصادية مع مؤسسات التمويل الدولية، توصلت البحث الي عدة نتائج منها: الاقتراض الخارجي توفر عملات صعبة ومساعدات فنية لمعالجة جمود الاقتصاد في البلاد النامية، معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها ومشكلة الديون الخارجية مشكلة عالمية تشترك فيها الدول الدائنة والمدينة ولن يتم حلها إلا بتعادل الطرفين، وأن القطاع الزراعي في السودان لم يجد الاهتمام الكافي كقطاع رائد بالنسبة الاقتصاد السوداني من القروض الخارجية هذا بدوره ادي الي تأخير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

19_ دراسة محمد عثمان علي 2010م(2).

تناولت الدراسة دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وكانت مشكلة البحث أن السودان يمتلك موارد زراعية كبيرة ومتنوعة تتيح للقطاع الزراعي إمكانية الاستفادة من هذا الوضع للنهوض بالقطاع الزراعي السوداني وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من خلالها، ولكن ما هي المعوقات التي تواجهه وتحول بينه وبين دور التنموي ؟ والجهود المبذولة للتنمية.

---

[1] عبد الحفيظ جيب الله ، الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية ، دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي بالسودان ، , رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2009م

(2) محمد عثمان علي ، دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في السودان ، ماجسيراقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2010م.

وتكمن أهمية البحث في أن أهمية القطاع الزراعي والدور الرائد الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية في السودان ، تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتصحيح الاختلال البيئي وتنمية الموارد الطبيعية.

وهدفت الدراسة الي التعرف علي الجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي في السودان والمعوقات التي تواجهه وأهميتها في التنمية الاقتصادية، وافترضت الدراسة أن الإمكانات الكبيرة للقطاع الزراعي في السودان لم يتيح الاستفادة منها في دفع عملية التنمية الاقتصادية إذ ما تزال محدود والتمويل الموجه للقطاع الزراعي غير كافي لتحقيق التنميه النهضه الزراعية. وتوصلت الدراسة الي قصور التمويل وسلبية السياسات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني مما أدى إلي تراجع القطاع الزراعي عن القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

الخلاصة:

بعد أن تم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوعات تتعلق بالدراسة الحالية وهي دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان دراسة حالة ولايات دارفور لابد من الإشارة الي أهم ما يتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة والتي يمكن استعراض أدبياتها.

بشكل عام أن الدراسة الحالية تتميز من خلال الفرضيات والأهداف الذي قدمتها في واقع تحسين الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ودفع التنمية من خلال فعالية تجارة الحدود، حيث تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات التي تقدم نموذجاً يهدف الي محاولة التعرف على واقع تجارة الحدود ودورها في التنمية الاقتصادية ومجال تطبيق الحلول عن التوصيات.

أيضاً اهتمت الدراسة السابقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية من الناحية التجارية والإدارية بينما هذه الدراسة بجانب ذلك اهتمت بالناحية الاقتصادية والاجتماعية ودور التجارة الحدودية في التنمية كما يعتبر الدراسة الحالية مميزة في محتواها من الدراسات السابقة المتعلقة تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية على قلتها.

هدفت بعض الدراسات السابقة لبيان العلاقة بين تجارة الحدود و الحكم المحلي والقوانين واللوائح ومكتسباتها التي تناقلها عبر الاجيال، والتعرف علي العوامل المؤثرة في تنظيم تجارة الحدود ودورها في تسويق المنتجات قطاعات الأعمال، وإبراز دور الدولة في ترقية قطاع الصادر وتبسيط إجراءت الصادر والاهتمام بالأنشطة الترويجية. بينما تهدف هذة الدراسة الحالية الي معرفة مدى مساهمة تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية وإبراز حجم التجارة الحدودية، الوقوف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه تجارة الحدود و التعرف على تأثير تجارة الحدود على العوامل الديمغرافية والعلاقة بين السكان ودورها في التنمية الاقتصادية.

تحليل الدراسات السابقة:

اسم الباحث	عنوان الدراسة	الفجوة التي تغطيها الدراسة	النتائج	سنة الدراسة
دراسة بنك السودان	ترقية الصادرات وواردات تجارة الحدود	هدفت هذه الدراسة الي إبراز دور الدولة في ترقية قطاع الصادرات حيث قامت بتبسيط إجراءات الصادرات مع الاهتهام بالأنشطة الترويجية وفتح أسواق جديدة واقامة المعارض.	1.استيرات السلع الهامشية بدلا من السلع الضرورية التي تحتاج اليه الولاية 2. عدم التزام المصدرين في تنفيذ الصادرات والوارؤدات.	2004
عبدالحفيظ عبدالرحيم	حركة التجارة بين الدول العربية ذات الحدود المشتركة	هدفت الدراسة إلى مقارنة حجم اقتصاديات العالم العربي بالتكتلات العالمية حجم التجارة البينية في العالم العربي، أسباب ضعف حجم التجارة البينية العربية والمكونات الرئيسية للتجارة البينية	إن معظم التكتلات الاقتصادية العالمية تستحوذ على النسبة الغالبة من جملة صادراتها الخارجية بينما صادرات العالم العربي البينية منخفضة جداً تصل إلى 5.2 في المائة عام 2004 بعد ان كانت 7.9 في المائة عام 2003 وأغلبها مواد خام، معظم الصادرات العربية البينية السلعية الأغذية والمشروبات، المواد الكيماوية وتنخفض جداً في مصنوعات الأنسجة والملابس و المعدات والآلات	2001
ياسمين حسين	المناطق الحدودية التحديّات والفُرص	اهتمت الدراسة بالمناطق الحدودية علاقتها بالوضع الداخلي في التونسي من جهة و علاقة تونس مع جوار كل من الجزائر وليبيا والفوارق الجهوية التي جعلت المناطق الحدودية تعيش في عزلة تنموية	أن بعض الأطراف تؤجّج بؤر التوتر في المناطق الحدودية بمختلف أنحاء العالم كلما اسشعرت تهديدا لمصالحها الاقتصادية و التجارية ، أنّ التهريب –تاريخيا– لم يكن له	2015

		وشكلت غبناو احتجاجا اجتماعيا على أنظمة الحكم في تونس. كما تطرق إلى التجارة الموازية والتهريب في المناطق الحدودية والأمن الوطني	معنى سلبي بل كان سندا لحركات التحرير والمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي والايطالي في اقطار المغرب العربي منذ إنشاء الحدود التونسية الليبيّة سنة 1910 يمدّها بالمؤونة والسلاح، تنامي ظاهرة التجارة الموازية التهريب وتحوّلها الى شبكة منظّمة ومصدر دخل رئيس لسكان معتمديات بكاملها الظاهرة تحوّلت إلى "اقتصاد مواز" أنشأ عديد من الأسواق الموازية ("سوق ليبيا") في عموم البلاد ونشطت فيه عديد الشرائح من "نصّابة" و"تجّار الجملة" و"صرّافة" و"تجّار الخطّ" الذين قدّر عددهم بـ: 3215 سنة 2012.	
الهادي محمد	أثر تجارة الحدود في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والصناعات الحرفية بالسودان	ركزت الدراسة علي العوامل المؤثرة في تنظيم تجارة الحدود ودورها في تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغير في ولاية القضارف.	تجارة الحدود تسهم في توفير السلع الضرورية بين ولاية القضارف وإقليمي امهرة والتقراي وضعف قطاعات المشروعات الصغيرة والحرفية يؤدي الي استغلال الفرص التجارية بين القضارف وإقليمي امهرة	2004
رانيا عباس	التجارة الحدودية وتحسين ميزان المدفوعات	ركزت الدراسة على استئأف التجارة الحدودية بين السودان والدول المجاورة مدخلاً جيدًا لإنعاش الاقتصاد الوطني وزيادة		2014

		الميزان الخارجي بدولة ارتيريا		
علي ماقيت	دور ديوان الحكم الاتحادي في تطوير تجارة الحدود	هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين تجارة الحدود والحكم المحلي و شكل علاقة الحكومة المركزية والولائية والدول المجاورة	تنشيط تجارة الحدود في السودان في السنوات الماضية عكست مصالح حقيقية ملموسة لكل الإطراف سواء كانت الحكومة المركزية أو الولاية أو الشعبية للمواطن العادي السوداني و وجيرانهم، وحققت مصالح تجارية، سياسية، أمنية واجتماعية	2004
علي جدو	الجمارك وتجارة الحدود	ركزت هذه الدراسة في تنفيذ الاجراءات الجمركية التي تساعد في انسياب سلع تجارة الحدود والكشف عن السلع وتصنيفها وتحديد مسارات واضحة لحركة السلع الصادرة والواردة عبرالحدود بمراقبة ادارة مكافحة التهريب	تحويل التجارة الحدودية من تجارة غير منظمة الي تجارة منظمة يؤدي الي تحسين وضع الخطط والسياسات وتنظيم وضبط حركة تجارة الحدود تحد من ظاهرة التهريب عبر المناطق الحدودية.	2013
هشام عبدالرحمن	دور التجارة الخارجية وتجارة الحدود في تعزيز الصادرات السودانية	ركزت هذه الدراسةالي تفعيل وتطوير عمليات التجارة الخارجية و العلاقات التجارية مع دولة جنوب السودان المجاورة.	إن تسهيل الإجراءات الجمركية لتجارة الحدود تؤدي الي تسهيل تمويل الصادرو الوارد في التجارة الدولية سواءً إجراءات تخليص البضائع الصادرة أو إجراءات تخليص البضائع الواردة.	2014
الطاهر محمد	العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية	هدفت هذه الدراسة الي التعامل مع العولمة الاقتصادية واتباع استراتيجيات طويلة المدي في نظام التجارة الخارجية والعمل علي تطوير القدرة الإنتاجية والتصدير.	إن الناتج الاجمالي المحلي يؤثر ايجاباً في استيراد الواردات من السلع الراسمالية فقط من وإجمالي الواردات بمعني التركيز على السلع الرأسمالية .	2006

حرم محمد	أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق	ركزت الدراسة علي التعرف علي اثر تجارة الحدود علي التنمية الاقتصادية الولائية, ومعرفة اثر التكتلات الاقتصادية والاقليمية والدولية على ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات.	نشاط تجارة الحدود يؤدي الي التنمية الاقتصادية بالولاية ,وتوسيع الرقعة المزروعة في الولاية لزيادة الإنتاج و خلق مصدر دخل لسكان الولايات الحدودية.	2015
محمد هاشم	الفقر في دارفور	المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها اقليم دارفور من مختلف مظاهرها ،الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الأمني.	إن الفقر الريفي في الاقليم وصل نسبته الي 97% من السكان، وإن اقليم دارفور تعاني من نقص مريع في كافة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية بمختلف أشكاله.	2006
عبد العاطي زعرب	التجارة الخارجية في فلسطين واقعها وآفاقها المستقبلية	ركزت هذه الدراسة الي إبراز الخلل في البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ودراسة وتحليل واقع التبادلات التجارية للدولة مع الدول الأخرى.	انعدام الاستقرار السياسي أدى الي عدم وجود استقرار اقتصادي ،ضعف الاستثمار، عدم حرية التنقل للسلع داخل الدولة الفلسطينية.	2005
فوزي سعيد	الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان	هدفت الدراسة الي التعرف على حجم التبادل التجاري بين دولة دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان وأهميتها ومقارنها مع إجمالي التجارة الخارجية للبلدين.	توصلت الدراسة إلى أن للتبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان شهد نموا ملحوظا خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت واردات دولة الامارات المتحدة من الصادرات السودانية.	2009
الطيب عبدالجبار	التكتلات الاقليمية وأثرها على التجارة الخارجية	الدراسة تقييم المكاسب المحققة من استمرار السودان في عضوية الكوميسا ومدي المخاطر عند الانسحاب منها	– كانت صادرات السودان لدول الكوميسا قبل تطبيق التعريفة الصفرية كانت ضعيفة جداً مقارنة	2009

		وتحديد جوانب السالبة للاستمرار في عضوية الكوميسا لاقتصاد السوداني.		بامكانيات السودان بعد التطبيق وقد شهدت الصادرات السودانية لدول الكوميسا تطورا كبيرا بعد تطبيق التعريفة الصفرية, تعرض السلع الوطنية لمنافسة حادة من دول الكوميسا خاصة السلع المصرية.
حسن عثمان	أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان، دراسة حالة صناعة المنتجات الجلدية بولاية جنوب دارفور	ركزت علي الدراسة الصناعات الصغيرة ومسأهمتها في رفع مستوى المعيشي وزيادة الدخل والادخار والاستثمار لسكان البلدان النامية وزيادة الدخل القومي وحل كثير من مشاكل البطالة.	توصلت الدراسة علي ان مشكلة التمويل من أهم المعوقات التي تعوق تنمية القطاعات الرئيسية ومشكلة التسويق تؤثر في الإنتاج بصفة عامة ويتمثل مشاكل التسويق في ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي انخفض الطلب عليها ومنافسة البديل المستورد له.	2009
النسيم شوقار	عوائق التنمية الاقتصادية دراسة ولاية النيل الأزرق	هدفت الدراسة الى التعرف على المشاكل الأساسية التي تواجه التنمية في السودان وخاصة ولاية النيل الأزرق ومعرفة احتياجات الولاية من التنمية.	توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها أن ضعف التخطيط التنموي على مستوى الاقتصاد القومي أضعف من تخطيط برامج التنمية بالولاية وعدم التنسيق بين القطاعات الإنتاجية أضعف من جهود التنمية ووعدم الاستقرار الأمني أدى الي ضعف الاستثمار الأمر التي أضاعت فرص التنمية بالولاية .	2009

عبدالحفيظ حبيب الله	الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية	تناولت الدراسة مشكلة الديون الخارجية وأثرها في التنمية في البلدان النامية بالتركيز على القطاع الزراعي في السودان باعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني.	توصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي في السودان لم يجد الاهتمام الكافي كقطاع رائد بالنسبة الاقتصاد السوداني من القروض الخارجية هذا بدوره أدى الي تأخير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.	2009
محمد عثمان	دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في السودان	وهدفت الدراسة علي التعرف إلى الجهود المبذولة لتنمية القطاع الزراعي في السودان والمعوقات التي تواجهه وأهميتها في التنمية الاقتصادية	توصلت الدراسة علي ان هنالك قصور التحويل وسلبية السياسات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني أدى إلي تراجع القطاع الزراعي عن القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد	2010